عن اجفان سلطانها وضرب الخيم المنصور على تعز املاكها
ان شاء الله تعالى. ولسنا نقدم املنا في جود الله تعالى بتمكينه
خليفته في ارضه على نجد ودياره وبلاده وثغوره
والامل في فضل الله وعوايد الجميلة على امير المومنين بلوغ
ما في النفوس ان شاء الله تعالى من فتح الامصار الكبار وبسط
التوحيد والعدل في مشارق الارض ومغاربها واحيا السنة
واماتة البدعة ورجوع الحق الى اهله وانتقاله الى نصابه
وبعده واستقراره في محبوحته وعنصره. وها هنا اعتراض
ازنكز في الخاطر وذلك وقد كان بعيد هذا الموضع اليق
لكن وقعت الغفلة عن ايقاعه بموضعه وادركتني الذكرى
ها هنا. ولا باس بحصوله الآن حيث وقعت وهذا الاعتراض
المشار اليه اخذ الامام عليه السلام لحض ذهبان المجوس
على الصفة التي اخذ بها. وقد نستنكر الجملة صفة ذلك
ويحن نحرر السوال ونعقبه بالجواب. قالوا كيف حاكم الامام
الباطنية وعدل لهم في الحكم حضا وعدلوا له مثل ذلك
واراهم ان الحق ما قاله في العقد الذي حكم الطاغوت
ولا حكم الا لله. وهذه القضية لا يصلح ضدها عن

فصل

فصل فضلا عن امام الامة محاكمة الفرقة الكافرة الى حكم
الطاغوت. ومثل هذا الامام من انكر هذا وزجر من فعله
الى حكم الطاغوت ان لم يكن الحاكم في فاعله غير
الزجر فالحكم انما هو حكم الله وحكم رسوله فمن عدل
عن ذلك خالف الشريعة المطهرة فما الوجه الذي يسوغ للامام
محاكمة القوم الى من ليس باهل للحكم اخبرونا. قلنا
هذا الاشكال يقع على بعد القلوب والعابد من البصائر
فاما من كان له قلب حازم او طرف من بصيرة عالم فلا
يعترض له هذا الاعتراض. ولابد من الجواب عنه من وجوه
اولها ان الاشكال الذي ربما عرض في هذه الصورة
من حاكمة الحاكم الطاغوت وهو معتقد ان قوله الحق الذي
لا معدل عنه وان الواجب التزام حكمه والعمل بقوله
فمن كانت صفته في المحاكمة الى هذا الحاكم الصفة التي
ذكرناها كان مخطيا بذلك وزاريا لما جاء في الشريعة
المطهرة والمعلوم من الامام في المحاكمة الى هذا
الحاكم خلاف هذه الصفة ولكنه عليه السلام اراد التوصل
الى الحق بما هو باطل عنده والتوصل الى الحق بهذا جايز

Copyright © King Saud University